ومضاف الى الكاف والكاف مضاف اليه في محل جر قال ابن مالك
اذا حصلت الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
مثل قولك جئت للاكرام فجره اكثر من نصبه ومما جاء فيه
منصوبا قول الشاعر

لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعداء

والمجرد من ال بالعكس اي نصبه اكثر من جره ومنع الجزولي
الجر مع التنكير فلا يجيز جئت اجلالك قال الشلوبين
ولا اعرف له في ذلك سلفا انتهى ويؤيد جوازه قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء هنا للسببية
كاللام ويستوي الامران اي النصب والجر في المضاف
قال الله تعالى لإيلاف قريش وقال الله تعالى ينفقون
اموالهم ابتغاء مرضات الله قال الرضي والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يتعلل بهذا

باب المفعول معه

اي الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له
في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه دلالة والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بمجاورته بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر وانه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة

لان

لان بين يلزم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل مصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول فتقدم ما يتعلق بالضمير
في معه فلا تغفل وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف
فبعض النحويين ذهب الى انه سماعي لا يتجاوز ما سمع منه
ونسبه جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم
لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان
السماع انما ورد به هناك وذهب الاخفش وابو علي الى كونه
قياسا قال ابن مالك وهو الصحيح والجمهور كما قال ابو حيان
خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به
فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الادلة على
ان واو مع عطف في الاصل ولا حيث يتمحض معنى العطف
لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه
عما اقتضته العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب
على غيرها الى النصب وقال وسواء صلح فيه العطف حقيقة
نحو جاء البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما او مجازا
نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة
انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سايره وقال
المبرد والسيرافي يقاس فيما اذا كان الثاني مؤثرا للاول
وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب
لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا اي كنت السبب
في مجيئه وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي
بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين
ما يجوز فيه العطف حقيقة فيكون سماعيا **وهو** وهو
اي المفعول معه **الاسم** هذا جنس وخرج به الجملة نحو

Copyright © King Saud University